



عمان الرقمية

هيئة تقنية المعلومات
سلطنة عمان



ضوابط تطبيق التحول للحكومة الإلكترونية

شكّل اعتماد استراتيجية عُمان الرقمية في مارس 2003 إحدى الخطوات نحو تحقيق رؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه- الرامية إلى تحويل عُمان إلى الاقتصاد المبني على المعرفة حيث تُعنى الاستراتيجية بجوانب تطوير المجتمع الرقمي العُماني و الحكومة الإلكترونية.

ففي الخطاب السامي الذي ألقاه جلالتة - أعزّه الله - في انعقاد مجلس عُمان في شهر نوفمبر 2008، (لقد أكدنا دوماً على أهمية العلم والمعرفة وكان نهجنا المتواصل هو الانفتاح على مستجداتهما ولقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية في هذه الألفية الثالثة لهذا أولينا اهتمامنا لإيجاد استراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال وتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية ، ونحن نتابع عن كثب الخطوات الهامة التي تمت على هذا الصعيد وندعو جميع المؤسسات الحكومية للمساعدة في تعزيز ادائها وتيسير خدماتها بواسطة التقنية الرقمية متطلعين الى الارتقاء بالسلطنة الى افاق المعارف الحديثة المتجددة).

وكذلك أكد مجلس الوزراء الموقر مرارا على أهمية التحول الى الحكومة الإلكترونية حيث أكد المجلس في جلسته رقم 8 / 2012 بتاريخ 28 فبراير 2012م على تقييم قدرة الوزارات والجهات الحكومية على تقديم خدماتها الكترونيا وتمكينها من تطبيق خطة التحول للحكومة الإلكترونية.

وعلى إثر هذه التوجيهات ولتحقيق الحكومة الإلكترونية، تبنت هيئة تقنية المعلومات خطة التحول للحكومة الإلكترونية وضوابط تطبيق التحول للحكومة الإلكترونية، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في يونيو 2012م، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام بهذه الضوابط عند تطبيق مراحل وأهداف خطة التحول للحكومة الإلكترونية.

وتشتمل ضوابط تطبيق التحول للحكومة الإلكترونية على أربعة مجالات هي كالآتي:

أولاً : المعلومات والبيانات الحكومية

- تقوم الجهة الحكومية بتفادي الازدواجية والتكرار في قواعد المعلومات والبيانات وتقوم هيئة تقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى من أجل تكامل المعلومات والبيانات، بحيث تكون هناك جهة واحدة مسؤولة عن حفظ المعلومات والبيانات ذات النوع الواحد بحسب الاختصاص، وبما يضمن عدم التكرار والازدواجية، وتضارب المعلومات والبيانات بتعدد مصادرها، وبما لا يخل بوجود نسخة احتياطية لكل قاعدة معلومات وبيانات.



عمان الرقمية

هيئة تقنية المعلومات
سلطنة عمان



- تقوم الجهات الحكومية بإدارة قواعد المعلومات والبيانات التابعة لها، وإتاحة البيانات المشتركة منها إلكترونياً للجهات الحكومية الأخرى المستفيدة لتمكين تكامل البيانات بين الأجهزة الحكومية، وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً.
- على كل جهة حكومية الاعتماد إلكترونياً على المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الجهات ذات العلاقة، وتقليل المعلومات والبيانات المطلوب تقديمها في استمارات ونماذج الخدمات الحكومية، وعدم طلب معلومات أو بيانات من طالبي الخدمات الحكومية إلا في الحالات النادرة التي تستلزم ذلك، ومن أجل إنجاز الخدمة للمستفيد.

ثانياً : الخدمات الحكومية

تقوم كل جهة حكومية خلال ستة أشهر من تاريخه

- بحصر وتحديد الخدمات التي تقدمها، ومتطلبات الحصول على هذه الخدمات، ووضع النماذج المعتمدة لهذا الغرض في صيغة إلكترونية.
- بتوثيق الاعمال والاجراءات الادارية الخاصة بخدماتها وأعمالها بشكل واضح ودقيق.
- بإعادة تصميم الاعمال والاجراءات الادارية الخاصة بها ووضع خطة لتقديمها إلكترونياً، وتحسينها بشكل مستمر، لتلبية متطلبات التعاملات الإلكترونية الحكومية.

ثالثاً : تطبيقات التعاملات الإلكترونية الحكومية

- تقوم الجهات الحكومية اعتماد تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في أداء جميع أعمالها الداخلية والخدمات التي تقوم بتقديمها.
- تقوم الجهات الحكومية باستخدام البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الإلكترونية في أعمالها.
- تقوم الجهات الحكومية بوضع خطة مفصلة للتحويل إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية وتبدأ بتنفيذها خلال ستة أشهر من تاريخ القرار.



عمان الرقمية

هيئة تقنية المعلومات
سلطنة عمان



- تقوم الجهات الحكومية بتكوين لجنة داخلية معنية بكل ما يتعلق بالتعاملات الالكترونية الحكومية لديها خلال ستة أشهر من تاريخ القرار، تكون مرتبطة بالمسؤول الاول في تلك الجهة، وبعضوية المسؤول الاول عن كل إدارة معنية بالتعاملات الالكترونية الحكومية، والمسؤول الاول عن تقنية المعلومات والتطوير الاداري ومدير دائرة خدمات المراجعين، وتكون مهمتها الاساسية الاشراف على تنفيذ خطة التعاملات الالكترونية الحكومية الخاصة بها، ومتابعتها. وتتولى هذه اللجنة التنسيق مع هيئة تقنية المعلومات.
- تلتزم الجهات الحكومية عند تنفيذ مشاريع تقنية المعلومات والتعاملات الحكومية لديها بالإطار التقني لمعايير الحكومة الإلكترونية (OeGAF) والذي تم اعداده من قبل هيئة تقنية المعلومات بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية.

رابعاً : المؤشرات والقياس

- تقوم الجهات الحكومية بتعبئة تقييم قياس مدى التحول إلى التعاملات الالكترونية الحكومية كل سنة وفق مؤشرات تضعها هيئة تقنية المعلومات، وتدرج هذه المؤشرات ضمن التقرير السنوي للجهة، وترسل نسخ منها إلى الهيئة على أن تقوم الهيئة سنوياً بالإشراف على أعداد وتنفيذ التقييم.
- تقوم هيئة تقنية المعلومات برفع تقرير عام سنوي لمجلس الوزراء الموقر يوضح مدى تحول كل جهة حكومية إلى التعاملات الالكترونية الحكومية، وفقاً للمؤشرات المشار إليها في الفقرة أعلاه.
- تصدر هيئة تقنية المعلومات جميع التعليمات التي ترى أهمية تزويد الجهات الحكومية بها، وذلك بما يتوافق مع أحكام هذه الضوابط وأهدافها، مع مراعاة ما ورد في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.